ختام الدورة الحتمية الخامسة لتطوير أداء الأستاذ الجامعي

مدير الجامعة يدعو الأساتذة إلى إعطاء أولوية للتطوير الذاتي والتدريب والتأهيل

أشاد أ.د إبراهيم نورين إبراهيم مدير جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بمجهودات مركز التنمية المهنية وسعيه المتواصل في تطوير الأساتذة من داخل الجامعة وخارجها من خلال دوارته المنتظمة التي يقيمها واصفًا هذه الدورة بالمتميزة لما لمسته من انضباط من قبل دارسي هذه الدورة مشيرًا إلى أن مسؤولية الأستاذ قد تضاعفت مما يعني مزيدًا من التدريب والتأهيل وإعطاء التطوير الذاتي الأولوية داعيًا الدارسين لهذه الدورة من خارج الجامعة للتبشير برسالة الجامعة وبرامجها في محيط عملهم، وأكد أمين الشؤون العلمية د. سر الختم عثمان للدارسين على عظم مسؤولية منسوبي هذه الجامعة باعتبار أنها جامعة رسالية وواحدة من صمامات أمان جمهورية السودان والأمة الإسلامية ويصبح بالتالي العبء التربوي أكبر وأهم من التعليم مشددًا على ضرورة إعطاء نصف ساعة داخل الصف للتوجيه وبناء الشخصية خاصة وأن الطلاب يلتحقون بالجامعات في أعمار صغيرة مما يسهل تشكيل شخصية الطالب بحيث يصبح الهم الأول للأستاذ مبينًا أن هذه واحدة من سياسات التربية في الجامعات مشيرًا إلى أن الدورات التي ستأتي تباعًا عن التأصيل المعرفي وذكر أن الجامعة ستهتم بهذا الجانب واصفا بحوث التخرج بالمهملة من قبل الأستاذ والطالب داعيًا إلى ضرورة الاهتمام بها والاهتمام بالاختبارات الشهرية وأعمال السنة ، وشكر أ. عيسى أبكر محمد من جامعة الدلنج في كلمة ممثل الدارسين الأساتذة القائمين على أمر التدريب الأمر الذي أدى إلى إنجاح هذه الدورة وأوضح أن هذه الدورة مفيدة معنًى وموضوعًا وقام بشكر إدارة المركز لقيامها بهذه الدورة ووعد بتبليغ هذه الرسالة وقد ضمت الدورة في نسختها الخامسة

أمين الشؤون العلمية ينادي بضرورة الاهتمام بالاختبارات الشهرية وأعمال السنة

نخبة من أعضاء هيئة التدريس من داخل الجامعة وخارجها وبلغ عدد المشاركين في هذه الدورة ستة وعشرين دارسًا ودارسة ستة منهم من خارج الجامعة وقد احتوت هذه الدورة على خمس عشرة محاضرة في

أساليب إرشاد الطالب الجامعي وتوجيهه ، علم النفس التربوي وتنمية الإحساس بالزمن ، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، نظم مؤسسات التعليم العالي ونظام الدراسة، تكنلوجيا وسائل التعليم العالي، دور عضو هيئة التدريس في الإدارة والقيادة، دور الجامعة في خدمة المجتمع، أساليب التدريب وتطبيقاته، تطوير مناهج الجامعة وتصميمها، مهارات البحث العلمي، تأصيل القيم في المناهج وإدماجها ، اللوائح الإدارية في الجامعات، التقويم في التعليم الجامعي، والاعتماد وضمان الجودة في التعليم.

إعلان جائزة خدمة المجتمع ومركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية يحرز المرتبة الأولى

رئيس لجنة تحكيم الجائزة: جامعة القرآن الكريم أول جامعة تطبق نظام الجودة بصورة جادة في مجال خدمة المجتمع

أعلن أعضاء لجنة تحكيم جائزة خدمة المجتمع بقاعة مسجد النيلين الكليات الفائزه في منافسة خدمة المجتمع فقد أحرز مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية المرتبة الأولى بفارق كبير مقارنة بالكليات الأخرى ثم جاءت كلية الدراسات العليا في المرتبة الثانية ثم كلية الدعوة والإعلام في المرتبة الثالثة ثم كلية الشريعة فرع كردفان ثم اللغة العربية أم درمان ثم كلية الشريعة بورتسودان ثم مدرسة الألسن ثم كلية العلوم الإدارية ثم اللغة العربية الأبيض وكلية التربية ثم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية وكلية الشريعة والقانون أم درمان

وقال أ.د. إبراهيم نورين إبراهيم مديرالجامعة إن هذه الجائزة جعلت الجامعة تنتبه لأشياء لا بد من القيام بها لتحقيق النجاح المستمر مشددًا على أن هذا الأمر يصل لدرجة العقوبات للوصل إلى القمة ووصف د. شمبول عدلان رئيس اللجنة هذه الخطوة بالرائدة مشيدًا بهذا الاهتمام الجاد بمسألة الجودة مبينًا أن هذا مطلب ديني ووطني مشيرًا إلى أن ما يميز كل كليات الجامعة غياب الرصد والتوثيق للأعمالها الأمر الذي أدى إلى تفوق كلية على أخرى في المناشط مشددًا على ضرورة الاهتمام بأمر توثيق المناشط التي تقوم بها الكلية وأضاف بقوله إن منهجية عمل الجوائز من أهم الوسائل التي اتبعت حديثا كواحدة من أدوات التحسين والتطوير للمؤسسات حيث يتم فيها تقييم أداء المؤسسات بطريق تظهر منها نقاط القوة وفرص التحسين ومن خلالها تتضح معالم الخطط المستقبلية والتي تعمل بالضرورة على تقوية نقاط القوة ووضع المناهج اللازمة لتجنب نقاط الضعف،وقال د. محمد فضل الله علي إن اللجنة قد وضعت عددًا من المعايير لرصد الدرجات وقد تم توزيع الدرجات على هذه المعاييرالرئيسة بنسبة ٥٠٪ لإنجازات الكليات و٣٠٪ لإنجازات أعضاء هيئة التدريس و ٢٠٪ لإنجازات الطلاب كما تم توزيع الدرجات للمعايير الفرعية بنسبة ٣٠٪ لإنجازات السنوات الخمس الماضية و٧٠٪ لإنجازات عام التقييم ٢٠١٢وقال د. محمد إن النتائج المتحصلة أظهرت عدم وجود اتزان بين نتائج المناشط المختلفة داخل الكليات حيث أثبتت وجود عدد من المناشط الراسخة بالكلية وأخرى تحتاج للمزيد من الجهد والتفعيل وقال إن الكثير من الأنشطة كانت مركزة في محور إنجازات أعضاء هيئة التدريس و٢٥,٥٪ منها في محور في إنجازات الكليات و٧ .٥٪ تركزت في محور إنجازات الطلاب وهذا ما يعكس ضعف إسهام الطلاب في الانشطة المجتمعية المنفذة بواسطة كلياتهم بما يعبر عن

وجود حاجة لوجود برامج وخطط لدعم الأنشطة الطالبية وتحفيزها تجاه المجتمع

وذكرأن أكثر المناشط تنفيذًا في محور إنجازات الكلية كانت في منشط الحلقات النقاشية التي تقيمها الكليات في ضوء حاجة المجتمع والأنشطة الدعوية في دور العبادة والمساجد ومنشط المشاركة في الدورات التي أقامتها الكلية لمؤسسات خارجية في المجتمع وفي محور إنجازات أعضاء هيئة التدريس جاءت مناشط المؤتمرات والندوات وورش العمل والحلقات الدراسية التي شارك بها أعضاء هيئة التدريس خارج الكلية ومنشط البحوث العلمية التي قام بإعدادها أعضاء هيئة التدريس لمعالجة مشكلات وقضايا اجتماعية ومنشط المؤتمرات والندوات وورش العمل والحلقات الدراسية التي شارك بها أعضاء هيئة التدريس داخل الكلية والنشاطات الثقافية والإعلامية في الصحف والإذاعة والتلفزيون والمجلات والمواسم الثقافية وقالت د. عفاف عبد الله العضو في لجنة الجائزة إن الاستمارات لم يتم ملأها بالصورة الصحيحة مما حرم الكثير من الكليات من إحراز التقدم وإن هنالك مناشط كثيرة للكليات لم تكن موجودة في الاستمارة متمنية أن تكون الكليات قد استفادت من هذه المنافسة في إرفاق بعض الأدلة والنماذج للمناشط المطلوبة مثل خطة خدمة المجتمع وميزانية خدمة المجتمع وأنموذج أحد الدراسات المتعلقة بخدمة المجتمع إلخ .

ووضع أهداف واضحة للبرامج والأنشطة ولا بد من وجود وحدة بالكلية مسؤولة عن إدارة العلاقة وتعزيزها مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي وسوق العمل وإسهام الكلية مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية

ومما يجدر ذكره أن لجنة التحكيم التي تتكون من خمسة محكمين، اثنين من الجامعة وهم د.عفاف عبد الله و د. إسماعيل عبد الرحيم وثلاثة من خارجها وهم بروفسير شمبول عدلان محمد رئيس لجنة الجائزة و د. محمد فضل الله على والمهندس توفيق عبد المجيد قد عقدت منذ تأسيسها عددًا من الاجتماعات تركز عملها على معرفة المعايير المجازة والصادرة من الهيئة العليا للإشراف على إدارة جوائز التميز بجامعة القرآن ووضع المعايير والأسس العلمية لتطبيقها والتطبيق العملي للمعايير وعملية التقييم والمراجعة والإجازة للنتائج.

وقفات تربوية

التمويل سنام أزمة التعليم

د . زهراء أحمد محمد أحمد

السودان كغيره من الدول النامية يعاني من أزمة تعليمية تزداد يومًا بعد يوم بسبب ضعف الاقتصاد الذي يؤدي إلى رصد القليل من المال في ميزانية الدولة لتمويل التعليم ... المعلوم أن الاستثمار في مجال التعليم يؤدي إلى الأداء الجيد في النظام التعليمي ومن ثَمَ مخرجات كفأة تؤدي إلى النمو الاقتصادي والنهضة الشاملة بمعنى أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وجودة النظام التعليمى تبادلية ، أزمة تمويل التعليم تتزايد لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب حلها كحزمة واحدة ، وتستمر الحاجة ملحة للحصول على تعليم جيد في كل مراحله وأنواعه وتخصصاته .

في ستينيات القرن الماضي عاشت أوربا وأمريكا نسبيًا هذه الأزمة لكنهم كرسوا كل الجهود البحثية والعلمية والاقتصادية لتجاوزها فكانت هذه الطفرة العلمية والتكنولوجة والاقتصادية التي تصاعدت حتى الآن سوى أزمتهم الاقتصادية الحالية .

الباحثون في مجال التعليم يرفعون في شأن هذه الأزمة التقارير والتوصيات والمقترحات لتجويد التعليم لا سيما الثانوي ويوصون ببرامج ومناهج توجه توجيهًا أكاديميًا ومهنيًا خاصة في مجال اللغات والرياضيات والعلوم حتى يقدم التعليم الثانوي طلابًا على مستوى رفيع للتعليم العالي والأقل منهم تلقوا إعدادًا مهنيًا وأكاديميًا يمكنهم من العيش بطريقة أكثر فاعلية في هذا العصر . عصر الانفجار المعرفى والتقني – لكن لا هذا ولا ذاك متيسر بسبب هذه الأزمة التعليمية الناتجة عن ضعف التمويل للتعليم.

إن أكثر ما يحتاج إلى التمويل إلى جانب البيئة التعليمية رفع أجور المعلمين وتدريبهم جيدًا في كل المراحل حتى يحافظ التعليم على وضع تنافسي في سوق القوى العاملة ونحصل على معلمين أكفاء من أفضل المستويات وليس أضعفها . وفاقد الشيء لا يعطيه .

لقد انتهى العصر الذي كانت فيه الأزمات التعليمية والقضايا التربوية تخص الدولة ومؤسسات التربية والتعليم وحدها وزادت القناعة بضرورة مشاركة التنظيمات الاجتماعية والسياسية والمهنية في دعم التعليم إذ إن ريعه يعود على جميع الناس في كل موقع ومجال وعليه فلا بد من إحياء الموروث الثقافي الإسلامي في تمويل التعليم كبديل إضافي مساعد لميزانية التعليم التي ترصدها الدولة . الدولة الإسلامية من بداية نشأتها وخلال عصور ازدهارها اعتمدت على الوقف في تمويل التعليم وعلى الهبات ومال المحسنين . حدث ذلك فى جميع مستويات التعليم من كتاتيب ومساجد صغرى وكبرى ثم المكتبات وكل المراكز ومؤسسات التعليم المتنوعة . وعلى الصعيد السوداني لنا تجربة ثرة في دعم التعليم من خلال مؤتمر الخريجين حينما بخل به المستعمر فكانت ثورة تعليمية وطنية عظيمة

لا بد من إحياء هذا الموروث الإسلامي والوطني وتطويره وجعله عصريًا ومشاركة جميع المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية لدعم التعليم وإحداث ثورة تعليمية كبرى على أن يلازم هذا الدعم المجتمعي تقويم مستمر لبلورة جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف . الدولة بتبنيها للدعم المجتمعي للتعليم تسهم في إخراج التعليم إلى بر الأمان ويحصد جميع الناس النماء الاقتصادي. حتى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية لها خبرة عميقة في تحميل رأس المال الفردي والجماعي المسؤولية الاجتماعية في دعم التعليم دون استغلاله كمشروع تجاري، وقد ورد أن التشريعات الأمريكية توجه أصحاب المال إلى التبرع للمشروعات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة وتعفي هذه التبرعات من الضرائب .

نحن نحتاج هذه الخبرات العالمية المعاصرة إضافة إلى موروثنا الوطني والإسلامي لفك أزمة التعليم لتنعم البلاد وينعم العباد بالنهضة والنماء .

zahraabshnab@hotmail.com